بسم الله الرحمن الرحيم

« رأي في الديمقراطية »

أ- معظم النظريات الإدارية والسياسية تبدو صالحة قبل اختبارها بالعمل، ووراء ذلك في غالب الأحوال رغبة في الإصلاح، كما أشهد الله الشر خلقه بأنهم ﴿يحسبونهم أنهم مهتدون﴾ وأنهم ﴿يحسبونهم يحسنون صنعا﴾، ثم يظهر النقص بالتمحيص والاختبار، قال الله تعالى عن كتابه الكريم: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾.

ب- ونظرية الديمقراطية (ومعناها: حكم الشعب بالشعب) عندما اختبرت بالعمل أول مرة (في اليونان قبل 2500 سنة) لم تكن غير محاولة فكرية ساعية لإصلاح الأوضاع لا علاقة لها بعبادة الله الحق، ولا بعبادة أوثان الآلهة المفتراة، ولا بالتحاكم بينه الناس. وبلغت الديمقراطية أوجها تفتست الإدارة المركزية اليونانية فيما سمي: (ولاية المدينة) أو (المدينة الولاية).

وبعد فترة عانت منه بداية التنفيذ التعسفي بوساطة الإدارة المركزية المقدونية ثم الرومانية، ولم تنفذها بروحه النظرية ولم تحمها من الإصلاح.

جـ- وقامت الديمقراطية (النظرية) على قاعدتين خداعتين:

1) افتراض وجود حقوق طبيعية أساسية تولد مع الفرد ولا يجوز أن تسلب منه إلا بالموت: حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل وحرية الدين.

ولا يصح أن تؤخذ هذه الحقوق على إطلاقها؛ فلو صح إطلاقها لهذه الحريات في اليونان الوثنية أو لو شرع منه يفصل الدين عن الدولة - جدلا - لما صلحت طبعا بصد الله وفق شرعه؛ فحريته مقيدة بنصوص الشريعة ثم بالمصلحة العامة فيما لا نص فيه.

2) المساواة في الحقوق والواجبات، وبخاصة في توزيع المال العام.

وهي فكرة خيالية أيضا - باطلاقها - مخالفة للفطرة التي فطر الله خلقه عليها: عدم التساوي في الخلقة ولا الخلق ولا الرزق ولا العقل ولا الحال ولا المآل؛ قال الله تعالى: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا﴾، وفي ظل الديمقراطية المثالية اليونانية - فضلا عن غيرها - لم تتحقق المساواة؛ فكان التشيع اليوناني طبقيا: سادة، وعبيدا مسخرين لخدمة السيادة كما كانت في عهد فراعنة مصر.

د- وكان منه خير ما حققته الديمقراطية في الماضي والحاضر وأقربه إلى فطرة الله لخلقه وشرعه لهم: الإقرار بأبوة الحكم، حتى تثبت إدانته، وهو ما يقر وجوده اليوم في البلاد المتحضرة

إلى الإسلام فضلاً عن غيرها من محمد برفضه البيعة والديمقراطية
كله - وجاءت الديمقراطية الحديثة إلى أوروبا في نهاية القرن
الثامن عشر (الكرنفالوري) فكانت أبرز رموزه في ثورة الشعب
الفرنسي: سقوط (الباستيل) وتحرير سبعة منه أعتى المجرمين كانوا
هم كل سجنائه. واقترفت دكتاتورية الشعب الثائر
أبشع جرائم الاعتداء والقتل والتشريد والتخويف والحقد
والظلم في حق كل من يرجح عضواً واحداً من أعضاء جمعية
الأمن الشعبي (الظلم الأحمر) بالمقاومة مع المرجحات
بالظلم السابقة، دون تحقيق ولا محاكمة عادلة، ولعل
أصدق وأصون ما روي عنه (حدى ضحايا الثورة: أين الحرية
كم باسمك تقترف الآثام).
ثم تلت الدكتاتورية الشعبية الفوضائية: دكتاتورية (النتوية)
و(روبسبير) الفردية، واستتر الظلم وسفك الدماء بضعة
أعوام قبل استقرار النظام الفرنسي والأوروبي في
شكله الدستوري الحاضر، المسمى في الغربية الراهنة: (الديمقراطية).
و- وكانت من أسوأ ما أفرزته الديمقراطية المقلدة والمقلدة:
الانتخاب العام والحزبية والإضرابات والمظاهرات.
= فلم يحقق الانتخاب العام اختيار أفضل الولاة لسببين:
١) أن القوة تختفي أو تظهر - دائماً - وراء أغلبية الأصوات:
قوة الحزب أو قوة المال أو قوة الدعاية أو قوة الإرادة والمثابرة.
٢) أن الكثرة الناس في كل زمان ومكان - هم أقلهم علماً وعقلاً
وإيماناً وخلقاً، قال الخالق تعالى عن أكثر خلقه: ﴿ولكن
أكثر الناس لا يشكرون﴾، ﴿لا يعلمون﴾، ﴿لا يؤمنون﴾، ﴿وإن
تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن
وإن هم إلا يخرصون﴾، ﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾،
وقال الله تعالى عن ذرية نوح وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام:
﴿وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون﴾.
ولهذا كان أقرب طرق اختيار الولاة إلى شرع الله وفطرته:
بيعة النخبة من أهل الحل والعقد (أهل العلم)، وهم
القلة في كل زمان ومكان، قال الخالق - تعالى - عن خلقه:
﴿وقليل من عبادي الشكور﴾، ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات وقليل ما هم﴾، وعلى هذا اتفق علماء الأمة أن
بيعة أهل الحل والعقد لولي الأمر ملزمة لبقية الأمة، وعلى
هذا تمت البيعة للخلفاء الراشدين المهديين وفق سبيل سلم.

= وتعدُّد الأحزاب الدينية والدنيوية مرضٌ يفري جسد الأمة ويذهب ريحها ويفرقها شماعاً، لأن كل حزب يفرح بما لديه وبالتالي يمقت ما لدى غيره، قال الله الخالق تعالى - وهو أعلم بخلقه: ﴿فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون﴾.

= والإضرابات والمظاهرات وسائل (غير مشروعة ولا معقولة) لفرض رأي أو مصلحة فئة من الناس على حساب الآراء والمصالح العامة لبقية الأمة، ويزيد الأمر سوءاً (في البلاد المقدسة) بالإفساد في الأرض وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة وقتل النفس التي حرم الله بغير حقها.

ز - ومما تقدم يتبين أن لا علاقة للديمقراطية بعقيدة معينة؛ فاليونان - حيث نشأت - تدين بالوثنية، وأوروبا وأمريكا - حيث توجد الأمة - تدين أكثر أهلها بالنصرانية، وليست في البداية ولا في النهاية غير منهاج سياسي، وقد انتحت إليها الاشتراكية أو الشيوعية منهاجاً اقتصادياً وهي لا تدين بدين صحيح ولا باطل. (بل في الإسلام)

ح - وأول محاولة لفرض رأي شعبي على ولاة الأمر كانت ثورة الخوارج على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، بدعوى: عدم المساواة في توزيع الأموال والمناصب العامة، وهو ثالث الخلفاء الراشدين المهديين الأربعة الذين أمر نبي الله صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أمته باتباع سنتهم والعض عليها بالنواجذ، وشهد لهم بالجنة، ومات وهو عنهم راضٍ. بل نزه رسول الله بشهادته له أنه «رجل تستحي منه الملائكة» وبين أنه سيموت شهيداً.

ولم يرضَ عثمان رضي الله عنه وأرضاه للغوغائية السفيهة فلم يقبل التنازل عما ولاه الله عليه، وكان ذلك منه اتباعاً لشرع الله وهو أعلم به من جميع الثائرين عليه، وقد ورد في مسند الإمام أحمد رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان: «إنه لعل الله أن يلبسك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تفعل». وإن الثائرين عليه بإثم سفك دمه، وباؤوا بمخالفة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومبايعة الصحابة الذين ولوا الأمر أهله (متفق عليه)، وأمره أمته بالسمع والطاعة «وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك» رواه مسلم. وأمره أمته بالصلاة وراء أمرائهم برهم وفاجرهم «إنه أحسنوا فلكم ولهم وإن أساءوا فلكم وعليهم» وبالصلاة وراءهم نافلة وإن أخروا (أو أماتوا) الصلاة عن وقتها (مسلم). وكانت النتيجة - كالعادة من قبل ومن بعد - إيقاظ الفتنة النائمة وفتح أبواب من الشر والفساد لا تكاد تغلق إلا أن يشاء الله.

وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله وخاتم أنبيائه وآله وصحبه وأتباعه.